



HAL
open science

(Al Yaman nahu al-antaqal al-hadhari)

Roman Stadnicki

► **To cite this version:**

Roman Stadnicki. (Al Yaman nahu al-antaqal al-hadhari). Laurent Bonnefoy; Franck Mermier; Marine Poirier. : (Al-Yaman : al-Munataf al-thawri), Dar al-Furat; CEFAS, 2016. ⟨halshs-01916744⟩

HAL Id: halshs-01916744

<https://shs.hal.science/halshs-01916744>

Submitted on 2 May 2022

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

اليمن نحو الانتقال الحضري

رومان ستادنيكي

إن اليمن هو أكثر بلدان الجزيرة العربية كثافة سكانية (25 مليون نسمة) لكنه أيضا البلد الأدنى في معدل التحضر العمراني؛ إذ إن هناك يمبي واحد من كل ثلاثة يعيش في المدينة في الوقت الراهن، مقابل واحد من أربعة عام 1994. وإذا كان اليمن يمثل علامة ريفية قوية، فإنه يمثل كذلك مسرحًا لـ"دفقة حضرية شاملة"¹ منذ 1970، نتيجة لزيادة ديموغرافية طبيعية بالغة الشدة²، وقدم مئات الآلاف من الأرياف إلى المدينة. وتقتضي عملية الانتقال الحضري القائم في اليمن والممتد كمر من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، تغيرات عميقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وسيتيم في هذا المقال دراسة بعض هذه الأوجه من خلال النظر إلى أشكال تكيف السلطات العامة لمنطق التوسع الحضري الواسع وغير المخطط، وأشكال إعادة هيكلة المكان من خلال الأنشطة التجارية، كمكون رئيس لاقتصاد المدن، بالإضافة إلى أشكال تكيف الخصوصيات المحلية المدنية مع التحضر المعوم. وقبل هذا، سنأتي على ذكر خصائص التوسع الحضري في اليمن. هذا التمدد الشبيه بالانفجار كما يبدو في صنعاء غير أن المدن الثانوية الأخرى، خصوصا في اليمن الشمالي سابقا، لم تكن مستثناة منه. وسيكون هذا المقال مناسبة للنظر إلى الميزات المورفو- وظيفية للتجمعات السكانية الكبيرة في اليمن المعاصر، وامتيازاتها؛ كي تفرض نفسها على المشهد الإقليمي والدولي، وكذلك قيودها، دون أن نغفل عن التنويه إلى أن وسائل الدعم الاقتصادية والسياسية لهذه المدن، كما هو الحال للبلد برمته، غير مستقرة وهشة في أحسن الأحوال.

¹ Jean-François Troin, « La croissance urbaine au Yémen. Caractéristiques et conséquences » in Rémy Leveau, Franck Mermier et Udo Steinbach (dir.), Le Yémen contemporain, Paris, Karthala, 1999, p. 267-284.

² معدل الخصوبة الذي يقدر حاليا بنحو 5.5 طفلًا لكل امرأة، هو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

ونوه هنا إلى أننا لا نعرض التاريخ الحضري في اليمن، وهو في كل الأحوال تاريخ متفرد في شبه الجزيرة العربية. كما أن المقال لن يتطرق إلى الحجم الكبير لبعض المدن في الماضي كزبيد، المعروفة بجامعتها الإسلامية القديمة، المخا- الميناء القديم للبن- وكلتا المدينتين ليست اليوم سوى مدينة صغيرة مسحوقة. إن التوسع الحضري المعاصر للبلد، الذي نحن بصدد الحديث عنه، يعمل على تجييش كل اهتمامنا؛ فلطالما تساءلنا ما إذا كان اليمن لم يلج منذ سنوات فيما يمكن أن نطلق عليه عهدًا حضريًا جديدًا.

ما دام أن (ما دام أن) هناك بعض التغييرات الديمغرافية والاقتصادية المهمة، فإن التوزيع الجغرافي الحالي للمدن الديناميكية، لا سيما، ظهور أشكال جديدة من الحضر والمدينة، كل هذا يسمح بافتراض هذا العهد. كما سيتم التركيز على التجمعات السكانية الكبيرة في البلاد (صنعاء، وعدن، والمكلا، وتعز، والحديدة) باعتبارها أماكن تكثيف الرهانات الحضرية أو الخاصة بالمدن الكبرى لبلد من بلدان الجنوب في طور التحديث.³

التوسع الحضري في اليمن وآثاره

في أصول النمو الحضري

إن حجم ظاهر الهجرة إلى صنعاء وبعض المدن الثانوية للبلد هو أمر مماثل لما حدث في المدن الأوروبية في عصر الثورة الصناعية. ففي السبعينيات من القرن المنصرم، شجعت ظاهرتان متعاضدتان: أزمة العالم الريفي⁴ والانفتاح الاقتصادي للبلد، على الهجرة المؤقتة أو الدائمة نحو المراكز الحضرية لليمن والبلدان المجاورة. كما حث آفاق الثراء السريع والتقارب الجغرافي والثقافي للمملكة العربية السعودية أكثر من مليون يمني على الاغتراب فيها. إذ كانت

³ مدن صغيرة ومتوسطة عديدة، وزعت خطيا على الطرق الرئيسية (ذمار، ابويريم، محور تعز-صنعاء) وتكويتحول للمراكز الحضرية الرئيسية (غرب صنعاء المحويت، شباموكبان، وعمران، وغيرها)، أو التي تتشكل منها مناطق حضرية صغيرة (سيئون / شبام / تريم)، التي لن يتم التطرق إليها في هذا المقال.
⁴ تأخير فيتحدث التقنيات الزراعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة.

أكبر ثلاث مدن في اليمن الشمالي (صنعاء، وتعز، والحديدة) لا تحتوي إلا على 15% من إجمالي السكان. في حين أن التعداد السكاني الشامل لعام 1975 يشير إلى الوزن الضئيل لمدينة صنعاء (135 ألف نسمة) مقارنة بإجمالي السكان، غير أنه يتطرق إلى الانحراف القريب للاتجاه الديموغرافي العام. فقد كشف بحث تم تنفيذه على حوالي 18 ألف عائلة صناعية بأن هذه العائلات في حقيقة الأمر مدركة لشروط العيش التي توفرها المدينة:

الشكل رقم 1: المدن الرئيسية في يمن اليوم

الحصول على رعاية صحية أفضل، ومعدل وفيات أقل من المتوسط العام، ومعدل مرتفع لعدد الموظفين... إلخ.⁵ وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على مستوى معيشي معين في المدينة يرتبط على نحو وثيق بالاستثمارات التي ينفذها المغتربون في الخليج، عن بعد أو حال عودتهم إلى اليمن. بيد أن أغلب رؤوس الأموال التي يجلبها هؤلاء المغتربون تكون محصورة في أعمال البناء، وهو ما يخلق ديناميكية غير مسبوقة في الفروع الرئيسة للاقتصاد الحضري، في صنعاء وإب وتعز على وجه الخصوص، وكذلك في مدن حضرموت.

رغم استمرار صنعاء بالنمو على نفس وتيرة ثمانينيات القرن المنصرم بفضل تتابع الهجرة الريفية، فإنها لن تنفجر فعلياً إلا في العقد التالي مستفيدة من التدفقات الجديدة المهاجرة. من جهة، فقد رحلت المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج يمينيين مغتربين على أراضيها كردّ انتقامي على مواقف مؤيدة للعراق اتخذها الرئيس علي عبد الله صالح. وبعد عودة قصيرة إلى قراهم، انخرط بعضهم في تدفقات الهجرة الريفية التي بدأت في السبعينيات.⁶ ها نحن نشهد تطوراً كبيراً على هامش المدن حول النواة السكنية غير المنضبطة، وحيث تثبتت جماعات سكانية يبدو أن

⁵James Allman et Allan G. Hill, « Fertility, Mortality, Migration and Family Planning in the YemenArabRepublic », Population Studies, vol. 32, n° 1, 1978, p. 159-171.

⁶وقالستيفاننورا، الذي أجرى بحثاً في التسعينيات، فإن 200 ألف من هؤلاء العائدين قد استقروا في البيدر الحضري لصنعاء بينما توزع 600 ألف منهم في المناطق الريفية لحوض صنعاء، التي صار بعضها ضمن المنطقة الحضرية لصنعاء. وهي أرقام تتعارض على نحو جلي مع الأرقام التي تقدمها وزارة التخطيط في عام 1991. راجع، Stefan Norra, Sana'a Urban Ecology Study, Sanaa, GTZ, 1994.

الدولة لم تدمجها في أعمالها النادرة من التخطيط للأراضي. من جهة أخرى، فإن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن التي أعلنت في 1990 قد أوجدت تمركزا شديدا متناميا للسلطات في صنعاء، التي اختيرت حينها لتكون عاصمة اليمن الموحد. وهو ما كان مصحوبا بانتقال كبير للسكان ذوي الطابع الحضري ورأس المال الاقتصادي كبير. وهذان الحدثان يؤكدان هيمنة العاصمة على الأراضي اليمنية، بالتالي فإن نطاق نفوذها يمتد إلى عدن.

ارتبط النمو الحضري في اليمن بالانتقال من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد رأسمالي بعد ثورة 1962 ما منح البلاد شبكة جديدة من الأماكن المركزية. وتنعكس فترة الرخاء النسبي لفترة السبعينيات من القرن المنصرم ومرددها الرئيس عائدات المغتربين في دول الخليج، من خلال عدد من التحولات ذات التأثير الشامل على البلاد برمتها التي منحت المدن وظائف اقتصادية كبيرة. على الصعيد الوطني، عمل تحسين شبكة الطرقات، بدافع سياسة تطوير البنية التحتية على تشجيع التبادل التجاري وتحفيز مجمل الأنشطة الاقتصادية وربط العاصمة بمختلف المراكز الحضرية والموانئ ومدن الداخل النائية والمدن الثانوية. على الصعيد الإقليمي، ظهرت أسواق كبيرة واقعة على الطرقات بفضل تطوير حركة النقل (ذمار، باجل... إلخ) وتغير النسيج الحضري للبلاد. أما على المستوى الحضري فقد أنشئت أحياء تجارية جديدة في الأطراف، على شكل أسواق متنوعة أو "ممرات تجارية"⁷، وكذلك مولات أو مراكز تجارية على الطريقة الغربية.

تحديات تقنية ورهانات إدارية

تواجه المدن اليمنية في الوقت الراهن سلسلة من المشاكل التي ينبغي التصدي لها بشكلٍ طارئ؛ منها الضغط السكاني غير المسبوق والذي يبدو أمرا مثيرا للقلق في المقام الأول. فحتى بداية السبعينيات كانت صنعاء مدينة

⁷Jean-François Troin, « Sanaa. Géographied'une explosion urbaine » in Gilbert Grandguillaume, Franck Mermier, Jean-François Troin (dir.), Sanaa hors les murs, Sanaa-Tours, CFEY-URBAMA, 1995, p. 15-36.

صغيرة يبلغ سكانها 80 ألف نسمة في أقصى الحدود، كما كانت عليه في بداية القرن العشرين⁸. ووفقا للمصادر الرسمية، فإن سكانها كانوا بتعداد 135 ألف نسمة في عام 1975 ووصلوا إلى قرابة مليون نسمة في العام 1994. وفي عام 2004 كانت أمانة العاصمة⁹ قد أحصت سكان المدينة 1.8 مليون نسمة¹⁰. ويعد معدل نمو المدن الثانوية مثيرا للدهشة أيضا كما هو الحال في صنعاء التي قد تكون بلغت 10% بين الأعوام 1980 والعام 2000: ويبلغ تعداد السكان في كل من عدن، وتعز والحديدة أكثر من 600 ألف نسمة في الوقت الراهن في كل مدينة على حدة، وهي نسبة تضاعفت كثيرا في المدينتين الأخيرتين في الفترة ما بين عامي 1994 و2004. أما مدينة المكلا فقد يبلغ تعداد السكان فيها 400 ألف نسمة. مع هذا، فإن معظم البيانات الرسمية تبدو أنها ما دون الحقيقة، وهذا ما يمكن افتراضه من خلال الزيادة اليومية الكبيرة في المساكن، أو ما يلحظ في الصور الجوية الحديثة والقديمة، ناهيك عن الولادات الجديدة التي تفلت من الإحصاءات.

ومن هذا الضغط الديموغرافي تنجم تحديات كبيرة؛ من قبيل مشكلة الموارد المائية والتحكم بالتمدد الحضري. من ناحية، هناك عوامل قلق حقيقية تتعلق بتوفير المياه: إذ إن كمية المياه الجوفية تنخفض في حوض صنعاء إلى أكثر من خمسة أمتار ما بين عام 1985 و1995. يزعم بعض المتخصصين. وهي ذات الأطروحات التي يعيد تداولها نائب رئيس الوزراء الأرحي. في عام 2009¹¹، أن حوض صنعاء لن يمدّها إلا بسنوات قليلة من الاحتياطات المائية. بالتالي فإن توفير الماء وشحنه في خزانات مياه فردية يقوم به بائعو مياه خُلِقَ تقسيمات شديدة اجتماعيا واقتصاديا.

من ناحية أخرى فإن سفوح جبال كل من نغم وعيبان في صنعاء وكذلك جبل صَبْر في تعز وجبل شمسان في عدن تكتظ بالمباني السكنية دون تدخل من السلطات العامة في هذا البناء. حتى إن كانت عملية بناء المساكن على

⁸ المرجع نفسه.

⁹ تعنيسلطة البلدية في صنعاء (انظر أدناه)، وهو واحدة من 21 محافظة في اليمن.

¹⁰ نتيجة للافتقار لتعداد سكاني حديث فإن التقديرات الحالية تتذبذب بين 2 و3 مليون نسمة.

¹¹ المصدر، www.sabanews.net

هذه السفوح ذات المنحدرات الشاهقة صعبة البلوغ عملية ليست مستحيلة، فإن توفير الحكومة للبنية التحتية فيها يعد أمراً عسيراً؛ هذا لأن الافتقار للتجهيزات في هذه الأحياء النائية أمر مثير للقلق، وهو ما يدل عليه غياب شبكة إمداد للمياه، والتوصيل غير المشروع من شبكة الكهرباء، أو ضعف في وسائل النقل الحضري والذي تُرك في أيادي عدد قليل من وسائل النقل الخاصة. بالمقابل، تم تشييد فيلل ومجمعات سكنية للنخب تحظى بتوفير للخدمات الحضريّة على السلسلة الجنوب الغربية لصنعاء في فج عطان.

الشكل رقم 2 : الزيادة السكانية في المدن الرئيسية اليمنية في الفترة بين 1975 و 2004

وتبدو السلطات العامة (في المجالس البلدية، أو الدولة) في نهاية المطاف غير قادرة على احتواء التوسع العمراني في محيط محدد، أو إرساء سياسة تخطيط. وفيما لو تم التوصل إلى اتفاقات بين البَنّائين وملاك الأراضي التابعة لأبناء القبائل في الضواحي المجاورة للعاصمة، فإن معظم الجزر السكنية قد نشأت من خلال ممارسات إنشائية غير رسمية. ونجد أن الكثير من الأراضي التابعة للجيش أو المحسوبة وفقاً¹² تم البناء عليها على هذا الأساس من قبل سكان قادمين من الأرياف. وهناك عدد من الإجراءات التي يجب اتخاذها في سبيل التقييد والاعتراف بالوضع الحضري لمعظم هذه الأحياء الجديدة.

في حقيقة الأمر فإن مسألة تقديم الخدمات ليست منتظمة؛ هذا لأن السلطات العامة تتبنى "طريق التخفي" أي أنها تحاول فرض نظام ما تزال الأحياء السكنية غير القانونية لا تراعيه، وذلك عبر توفير خدمات وتجهيزات رمزية (شق طرق، بناء مساجد، إلخ) تهدف إلى "تسوية" وضع هذه الأحياء. وبهذا فإنه من الأولوية تقديم أدوات

¹² مع ان الكلمة تشير إلى عقار وأملاك موقوفة حيوسا لأعمال الخير وغايات دينية فإن الكلمة تشير إلى وزارة الأوقاف التي تدير الشؤون الدينية ورعاية هذه الحبوسات والمؤسسات الخيرية الدينية.

قانونية مكيفة لسكان - معظمهم مهاجرون ريفيون - يواجهون مشاكل، في جوهرها حضرية، من قبيل الحصول على خدمات وإدارة البنية التحتية.

تمدن حضري متأرجح في قمة الهرم الحضري

تشكل قمة الهرم الحضري اليمني، من صنعاء ربما بأكثر من اثنين مليون في الوقت الراهن وأربع مدن ثانوية: عدن، والمكلا، وتعز والحديدة. وإن كانت هذه المدن تنمو على نحو غير متساوٍ، فإن الفارق الديموغرافي بين العاصمة والمدن الثانوية يميل إلى التناقص.

صنعاء، عاصمة غير مكتملة، لكنها ذات قدرة استقطابية كبيرة

تعد صنعاء تقاطع طرق كبير في البلاد باعتبارها عاصمة اليمن الموحد، ومركزا خدميا أفضل تجهيزا وهي المدينة التي تتركز فيها أسس وظائف القيادة (السلطة السياسية، ومقر كبرى الشركات، إلخ). وهي قبل هذا خاضعة أكثر من غيرها من المدن اليمنية إلى ظاهرة "تجميع". ويقصد بها تجميع مراكز حضرية ضاعفتها القرى الصغيرة ولكنها مدمجة في النظام الحضري بفضل شبكة أنجزها التنقل الدءوب للعمال¹³.

هذا التجميع يمكن أن يمتد حتى مأرب في الجنوب وعمران في الشمال، وهما مدينتان تقع كل واحدة منهما على بعد خمسين كيلو مترا من مركز المدينة صنعاء. وبهذا يكون النطاق الحضري لصنعاء بهذه السعة غير مستند إلى

¹³ إن الإقامة في بلدان قريبة من المدن الكبيرة تسهم في تضخم المدينة، وفي بث حياة ونشاط في المدينة الرئيسية. هذا التوسع الحضري الطافح من النويات الأولى للاستقرار ويمتد كسبحة ليصل إلى العاصمة. "

Jean-François Troin, « La croissance urbaine au Yémen. Caractéristiques et conséquences », op. cit., p. 275

فضاء إقليمي ذي تنظيم وهيكلية من الكفاية بمكان. سيما والشبكة المكونة من بعض المراكز الثانوية، المؤهلة لأن تربط قلب الحاضرة، التي صارت صنعاء في الآونة الأخيرة، لا تتيح الخروج من حالة "الحاضرة غير المكتملة"¹⁴.

إن إدماج عاصمة اليمن(على غرار البلد برتمه الذي لا يعد عضوا في منظمة التجارة العالمية¹⁵) في الاقتصاد العالمي هو أمر شاق. في حقيقة الأمر، مشاركة صنعاء في التوزيع الدولي للعمل ومساهماتها في التقنيات والابتكار تبدو محدودة. فجهازها الإنتاجي شديد الهشاشة وقليل التنوع. كما أن الخدمات والتجارة تنمو فيها على حساب الصناعة، وهذه في الأساس تتكون من وحدات صغيرة للتصنيع اليدوي. وتبقى هناك حاجة إلى جهود التحديث والتكيف: في القطاعات الإنتاجية التي تركز على عمالة رخيصة وتوظف عددا قليلا من الموظفين ذوي التأهيل العالي. فضلا عن ذلك، فالشركات المحلية التي لديها ارتباطات عالمية حقيقية محدودة. كما أن توسع القطاع الخاص ما يزال محدودا، على الرغم من التوجهات في السياسة الاقتصادية التي ترفع من مكانة تحرير الاقتصاد وتراجع الدولة، وهذا منذ قانون الاستثمار لعام 1991 الذي يمنح إعفاءات جمركية كبيرة، وتسهيلات إدارية وتيسير في الخروج بالأرباح إلى الوطن الأم للمستثمر¹⁶.

وهنا يمكننا أن نتساءل عن الوسائل التي تمتلكها العاصمة صنعاء كي تفرض نفسها على صعيد الجزيرة العربية. قد يبدو أنها، في مشروعها السياسي، ممزقة بين تطلعاتها في المواءمة بين أنموذجها التنموي مع أنموذج المدن السعودية والإماراتية من ناحية وتعزيز سياستها في الحفاظ على النسيج العمراني القديم للمدينة القديمة التي يحتضنها جزئيا سور وهذا هو الأنموذج الأكثر جلاءً، وهو ما يميزها تحديدا عن عواصم المنطقة. ولكن ألا يمثل هذا التمزق خطر ألا تجد صنعاء نفسها في أي من النموذجين؟

¹⁴ تم استخدام هذا التعبير لأول مرة في الستينيات فيفرنسا من قبل الجغرافيميشالروشفور، ويشير إلى مراكز متبورة منوظيفة حيوية محرك واحدة وأكثر، استنادا إلى فضاء إقليمي ضعيف التنظيم ويعانيمعدموجودحكوماتي.

¹⁵ صار اليمن عضوا في المنظمة منذ منتصف العام 2014 وهي بهذا العضو 163 في المنظمة. [المترجم].

¹⁶ Blandine Destremau, « Tendances et perspectives de l'économie yéménite », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, n° 67, 1993, p. 109-120.

من جهة، فإن الفاعلين في القطاع الخاص والعام لا يخفون استلزامهم من أشكال التطوير في مدن دول الجوار، وإنشاء طرق مشابهة لما هو موجود في مدن الخليج، وشراكات قائمة مع شركات كويتية في إنشاء المدن السكنية خصوصا في القطاع الغربي في المدينة [الصنعا]، وتعدد مشاريع المراكز التجارية... إلخ. مع هذا، غير أن هؤلاء الفاعلين لا يمتلكون الإمكانية التقنية والمالية والضريبية نفسها التي يملكها نظراؤهم في دول الخليج، لأن هذا النوع من الأعمال التي تستند كثيرا على العمالة الوفيرة الآسيوية المهاجرة، ينجز في فترة أطول في صنعا؛ فالناس لا ينخرطون جميعهم في هذه الطرق الوافدة في السكن والاستهلاك والترفيه، وهي بطبعها ذات بعد تمييزي على الصعيد الاجتماعي.

من الجهة الأخرى، تتجه السلطات العامة أكثر فأكثر نحو حماية التراث المعماري، تحت تأثير حملات حماية التراث التي تقودها منظمة اليونسكو من خمسة وعشرين سنة بهدف الاستفادة من العائدات الاقتصادية التي تولدها. بيد أن تنظيم المهام يفرض مشاكل عديدة، ومنها تحديدا ما ينتج عن خلل في التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بالأمر (الدولة، وأمانة العاصمة، والهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية¹⁷) ونتيجة للافتقار لمشروع سياسي شامل ومتسق خاص بالمدينة صنعا برمتها¹⁸. وتبدو أولوية الحفاظ غالبية على الأولويات الأخرى المتعلقة بتحسين العاصمة. في معرض أسئلتنا لأحمد الكحلاني أمين العاصمة حول الخطة العامة لها في منصبه أشار إلى أن "صنعا مدينة مهمة، لأنها قديمة، والحفاظ عليها يتطلب إنشاء لوائح تبقئها على حالتها المعمارية". في حقيقة الأمر، لا تمتلك السلطات العامة إمكانية تنفيذ سياسة للحفاظ على المدينة وهي سياسة تظل عاجزة، وهذا الحديث إجمالاً يظل خطابا سياسيا ينبع من إجداد لطرق الحكم الرشيد في جانب التراث الحضري.

¹⁷ أنشئت الهيئة في عام 1990 من قبل وزارة التخطيط باعتبارها خبيرا في التطوير والحفاظ على المدن التاريخية البنية.

¹⁸ Roman Stadnicki, « Patrimonialisation et fabrication urbaine dans le Yémen contemporain. Le cas de Sanaa » in Philippe Boulanger et Céline Hullo-Pouyat (dir.), Espaces urbains à l'aube du XXIe siècle. Patrimoine et héritages culturels, Paris, PUPS, 2010, p. 181-189.

في هذا السياق، يصعب تصور كيف أن صنعاء تستطيع أن تُشكّل حاضرة كبيرة ذات نفوذ في الجزيرة العربية سيما وهي إلى حد اللحظة ليست مكتملة ولا منافسة للتجمعات السكانية في هذه البقعة الجغرافية.

الشكل رقم 3 : ممر للمشاة في شارع الستين (تصوير ميشيل بونشييري)

صحة المدن الثانوية

عدن في مأزق؟

كانت مدينة عدن قد تطورت كثيرا في السنوات من 1980 حتى 1990 ودليل ذلك الضغط العقاري الشديد الذي تعرضت له، كما كانت في مواجهة إعادة هيكلة مجمعها الصناعي والموانئ نتيجة لجعلها منطقة حرة في التسعينيات. ونتج من ذلك نقص حاد في المساكن، وضعف كبير في الاحتياط العقاري (إذ خصص 50% من الفضاء الحضري للمنطقة الحرة، في تضاريس مضغوطة نحو المركز،... إلخ) وسوء إدارة. وبهذا تكاثفت المباني السكنية في وسط المدينة وتمدد العمران على جنبات جبل شمسان وزيادة جنونية في أسعار العقار¹⁹. وكانت إعادة الوحدة بين الشطرين، وكذلك اضطرابات الحرب الأهلية لعام 1994 قد تسببتا، إلى جانب اختفاء رموز النظام الاشتراكي-الماركسي، بكبح للنمو الذي رافق فترة اللائيقين على الصعيد الاقتصادي الذي يبدو أن المدينة لم تخرج منه بعد.

غير أن العشرين السنة الأخيرة شهدت هجرة داخلية ليس إلى صنعاء فقط ولكن إلى عدن أيضا. فمعظم المهاجرين قدموا من منطقة تعز وشكلوا عمالة رخيصة كانت وفيرة في بعض الصناعات المرتبطة بموانئ المدينة. وكذلك في تجارة التجزئة والشركات الصغيرة المختلفة في مجال البناء والمطاعم. وتحت تأثير المهاجرين من شمال

¹⁹ Éric Mercier, Aden. Un parcours interrompu, Tours-Sanaa, URBAMA-CFEY, 1997, 163 p.

اليمن، فإن المدينة تشهد انتشارا لبعض ملامح الهندسة المعمارية الصناعية التي تختلط على نحو يبدو أحيانا ناسفا مع الموروث البريطاني. على أن الافتقار لقوانين عقارية قد سرّع من هذه العملية.

تسعى عدن اليوم إلى استعادة النخبة الاقتصادية التي التحقت بصنعاء عقب تحقيق الوحدة. حيث تنص الخطة العامة التي أعدت في منتصف العقد الأول من 2000 من لدن فريق أحمد الكحلاني (الذي نُقل كمحافظ من صنعاء إلى عدن) على مناطق جديدة مخصصة لعمليات إنشائية سكنية واسعة النطاق، وتعزيزا للصلات بين مختلف الأقطاب الاقتصادية للمدينة-المنطقة الحرة والميناء القديم في المعلا، وإدارات مدينة الشعب، ومصافي لبتل عدن باعتبارها دوافع عودة لبعض المستثمرين إلى عدن. فهل بوسع عدن أن تستعيد مقدرات القطب الاقتصادي الذي كانت تملكه في الماضي؟ علي سبيل المثال، فإن مصافي عدن التي أنشأتها شركة بريتيش بتروليوم في العام 1954 كانت قد خضعت لتحديثات في العام 2008، إلى جانب أن مشروع التوسعة الذي خُصّص له مليار دولار سيستمر سنوات عديدة. وفي نفس السنة، كان مشغل ثالث الخدمات المينائية شركة موانئ دبي العالمية قد وقعت عقدا مع المنطقة الحرة عدن، بيد أنها إلى حد اللحظة لم تستقبل غير عدد محدود من الشركات الدولية وهو عقد يهدف إلى مضاعفة قدرة الميناء في استقبال الحاويات في العام 2012²⁰. غير أن بعض مشاريع تحديث البنية التحتية الجاري تنفيذها (جامعة، ومشفى، وفنادق وغيرها...) ذات الصلة بتنظيم تصفيات خليجي عشرين لكرة القدم في المدينة في العام 2010، لم تمنح من الذاكرة ما ثبت من تصورات حول الفترة الانتقالية لما بعد الوحدة وفقدان المدينة لوظائف عاصمة في الفترة منذ 1990. ونحن نراهن هنا على أن المطالبات الانفصالية القائمة فيما كان في السابق اليمن الجنوبي ستشكل ضغطا على حكومة صنعاء لتشريع في سياسة تنمية استباقية في عدن، التي يُنظر إليها باعتبارها عاصمة اقتصادية للبلاد.

²⁰ عملت السلطات اليمنية على فسخ العقد مع شركة دبي للموانئ في العام 2012. (المترجم).

المكلا في أوج الازدهار

على العكس من عدن، فإن المكلا تشهد منذ ما بعد الوحدة نموا حضريا غير مسبوق؛ حيث يوضح توماس بریتزكات Thomas Pritzkat ديناميكية سوق العقار من خلال اجتماع عدة عوامل؛ من قبيل اكتشاف حقول نفطية على بعد 150 كيلو مترا شمال المدينة في العام 1991، وبعدها بقليل من الوقت استعادة الأصول العقارية التي كانت قد خضعت للتأميم²¹.

الشكل رقم 4: صورة لميناء عدن من المعلا (تصوير جميل سبيع)

المكلا، باعتبارها ميناء اصطياد وعاصمة قديمة لحضرموت، تكون بهذا قد تجاوزت بكثير ترتيب "عاصمة محلية صغيرة" التي نعتها بها جان فرنسوا تروان في منتصف تسعينيات القرن المنصرم²². وتشهد المنطقة دفقة عمرانية على امتداد الساحل، سيما بفضل الاستثمارات الكبيرة التي ينفذها أبناء حضرموت في المملكة العربية السعودية²³، وهي استثمارات تمزج بين المساكن المنثورة للطبقة الميسورة وتجمعات سياحية. ويعد تطور المدينة أحدث زمنيا من ذلك الحاصل في صنعاء. وبهذا تكون المكلا مصوغة على غرار الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التي يسعى اليمن إلى التقارب معها كما يوضح ذلك المخطط الجريء في مشاريع الطرقات. إذ يتجه، أكثر فأكثر، مستثمرون محليون ودوليون نحو المكلا، والدليل على ذلك إنشاء مركزين تجاريين سياحيين جديدين في مكان القرية

²¹Thomas Pritzkat, « The Hadramî Community in Saudi Arabia and the Rationale of Investing in the Homeland » in RémyLeveau, Franck Mermier et Udo Steinbach (eds.), Le Yémencontemporain, op. cit., p. 399-418.

²²Jean-François Troin, « La croissance urbaine au Yémen. Caractéristiques et conséquences », op. cit., p. 273.

²³ يعود تاريخ هجرة الحضارم في المملكة العربية السعودية إلى أوائل القرن العشرين. وقد استقروا في المملكة قبل يمنيي المرتفعات، ويشغلون وظائف مهمة، خصوصا في التجارة. وكانوا أقل عرضة للطرد على أثر حرب الخليج؛ فتمكنوا من الاستمرار في الاستثمار بكثافة في مسقط رأسهم، المكلا. وقال سمسار عقار اتقيا المدينة إنه باع 95٪ من مبيعاته للكثير من المغتربين الحضارمة في الفترة بين 1991 و1993

The Hadramî Community in Saudi Arabia and the Rationale of Investing in the Homeland », op. cit »

البدوية القديمة فوّه، الواقعة على بعد عشرات الكيلومترات في الغرب من مركز المدينة وقرى صيادين في منطقة
روكب حي بويش الواقعة على بعد عشرة كيلومترات شرقاً من المدينة.

النمو المستمر لـ تعز والحديدة

تعز، وهي عاصمة المحافظة الأكثر سكاناً في البلاد وتقع إلى الجنوب الغربي من الشطر الشمالي لليمن، ورسمياً
يُقدّر عدد ساكنيها بـ 600 ألف نسمة، وقد ارتفع عدد سكان المدينة على نحو مستمر منذ خمسينيات القرن
المنصرم. وكانت تعز عاصمة لليمن مرات عديدة، وقد نمت كثيراً خارج الأسوار في عهد الإمام أحمد. استمر
التوسع الحضري أثناء الحرب الأهلية (1962-1970) بفضل الاستثمارات التي وظفتها النخبة المهاجرة التعزية
المستقرة في كل من عدن وصنعاء وفي الخارج. فضلاً عن ذلك، فقد استفادت المدينة من انسحاب بعض
المستثمرين من عدن تحت تهديد التأميم الذي شرعت به السلطات في بداية السبعينيات في عهد النظام الاشتراكي
في الشطر الجنوبي من اليمن. وعليه فقد استطاعت تعز أن تحتفظ بوظيفة صناعية ذات أهمية، على الرغم من
التراجع النسبي الذي نال من تطورها عقب الوحدة. إذ تقدّم منطقة الحوبان في المدخل الشمالي للمدينة شهادة
على الدينامية الصناعية المحلية (الصناعات الغذائية، وأدوات استهلاكية، وأدوات بناء، إلخ)، التي تعد مجموعة
هائل سعيد أنعم أحد الفاعلين الأساسيين فيها.

أما مدينة الحديدة باعتبارها المنطقة الحضرية الأقرب إلى الحدود السعودية فإنها تأثرت كثيراً بعودة اليمنيين من
المملكة العربية السعودية العام 1990²⁴. إذ سرعان ما ظهرت أربعة أحياء كبيرة من المساكن العشوائية²⁵. وهذه

²⁴ Marc Lucet, « Les rapatriés de la crise du Golfe au Yémen. Hodeidah quatre ans après », Monde Arabe Maghreb-Machrek, n° 148, 1995, p. 28-42.

²⁵ Marina De Regt et Ali M. Ghailan, « Housing and Health Care in the City of Hodeidah » in Kamil A. Mahdi, Anna Würth et Helen Lackner (dir.), Yemen into the Twenty-first Century. Continuity and Change, Reading, Ithaca Press, 2007, p. 367-387.

المدينة التي كانت منذ سبعينيات القرن المنصرم الميناء الأول للجمهورية العربية اليمنية، غدت مدينة مفقرة على الرغم من الاستثمارات التي توظفها الحكومة طوال السبعينيات والثمانينيات في مجال البنى التحتية والتجارة (إجراءات مالية تحفيزية، ومنح أراض... إلخ) سيما التي تظهر بادية للعيان في الحي التجاري القريب من الميناء. على أن المشاريع السياحية تندفع في الوقت الراهن: إنشاء منتجعات، وتطوير وتخطيط للشواطئ، وما إلى ذلك. وإذا كان مستقبل المدينة الساحلي ما يزال حلما بعيد المنال، فهذه المشاريع تبرهن على طموحات بعض المستثمرين في إحداث قطيعة مع الماضي الصناعي والموانئ للحديدة.

الشكل رقم 5: إنشاء مجمع تجاري في مدخل الحديدة (تصوير جميل سبيع)

مناطق حضرية قيد الإنشاء: إعادة التركيب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

السلطات الحضرية ذات الصلة

تضمنت الخبرة الإدارية للدولة في الشطر الشمالي لليمن، سياسة استباقية أكثر مما هو في الشمال كما يتضح ذلك من خارطة شبكة كريتر عدن كما تصورها البريطانيون، وتم الحفاظ عليها تحت حكم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نظرا لطابعها الوظيفي. إذ نجد أن الحكومة الاشتراكية كانت قد نفذت سياسة إسكان اجتماعية في معظم مدن اليمن الجنوبي سابقا مساهمة في ذلك بتخفيض ملحوظ للإيجارات، وفي إنشاء آلاف الوحدات السكنية وتخصيص ميزانية معتبرة لإعادة تأهيل المساكن المتداعية. بيد أن الإمكانيات المالية الضعيفة لهذه الدولة الفتية لم تتح لها بلوغ كامل أهدافها المرسومة. ولم يتبق شيء يذكر من تلك السياسة الاستباقية في الوقت الراهن، لأن الوحدة تحت تلك الخصوصيات المحلية في هذا المجال. والأسوأ من ذلك أن الدولة الجديدة أظهرت التزاما باهتا في

المجال الحضري. من جهة، مواردها المالية المحدودة جعلها تعتمد أكثر فأكثر على المانحين الذين يفرضون نهجهم كأمر واقع؛ إذ إن إصلاح المؤسسات العامة الهادف إلى تقليص ثقل الإدارات المركزية (قانون السلطة المحلية للعام 2000) لم يكن إلا التزاما بتنفيذ تعليمات البنك الدولي. ومن جهة أخرى، فإن تعدد المقاولين الخواص وظهور شركات عامة أو شبه عامة (الصندوق الاجتماعي للتنمية على سبيل المثال) للقيام بتنفيذ بعض البرامج الحضرية (إعادة تأهيل الجزر القديمة، تحسين شبكة الطرقات، الخ) قلّص من وظيفة الجهة المستخدمة maître d'ouvrage الذي كان تقليديا يعود للدولة. علاوة على ذلك فقد استمرت الدولة، من خلال السلطات المحلية، في ممارسة ضبط التشريعات واللوائح الخاصة بعملية التنفيذ في المدينة. غير أن الأعم هو أن تقليص التدخلات العمومية في المجال الحضري منذ الثمانينيات ليس إلا نتيجة لفشل انتقال صلاحيات الدولة إلى السلطات المحلية وغياب مهام واضحة ومحددة سلفا لكل مؤسسة تشتغل في المجال الحضري (الوزارات، والبلديات، والهيئات الحكومية، الخ).

وتحديدا، فإن السياق السياسي لم يسمح بتمكين بلدية صنعاء. يمكننا تشخيص ثلاثة عوامل تفسر أوجه القصور في أمانة العاصمة: أولا، أنها وقعت في علاقات معقدة، بل ومتعارضة، مع السلطات المركزية، والسلطات المحلية الأخرى²⁶؛ ومن ثم، أنها قللت من شأن الضغوطات الديموغرافية والعقارية التي تميز أحياء المدينة؛ إضافة إلى ذلك، ففي ظل غياب سياسة حضرية واضحة الملامح، فقد سعت في وقت لاحق إلى حل الاختلالات التقنية الناتجة عن التوسع العمراني، متجاهلة بذلك العنصر المتوقع في وظيفتها كمخطط. ومن البديهي إذن أن الدور الغامض للدولة المتأرجح بين مشاركة ضعيفة في المجال الحضري وتدخل في الشؤون البلدية (وضع الوصاية أو الإشراف الذي يمارسه رئيس الوزراء)، هو المصدر الرئيس للصعوبات التي تواجهها أمانة العاصمة في تمكين شرعيتها والقيام بدور متسق. وفي إطار صلاحيتها، فإن أمانة العاصمة المعنية بتحديد

²⁶ صراعات مع وزارة الأشغال العامة حول إدارة نظام النقل، وعداوات مع محافظات صنعاء بخصوص حدود المحافظة.
Cf. Roman Stadnicki, Nouvelles centralités et recompositions socio-spatiales dans le Grand Sanaa (Yémen), thèse de doctorat, géographie, Université de Tours, 2009, 581 p

"السياسيات العامة للتنمية والتطوير الصناعي وتخطيط العاصمة"²⁷، بموجب قانون 1983 بهذا الصدد. هذا المفهوم الشمولي هو تحديدا ما يبدو غائبا في عمل أمانة العاصمة كما تشير إلى ذلك أدوار " القوى الاقتصادية والاجتماعية التلقائية"²⁸ في نسيج المدينة من جهة. ومن جهة أخرى، غياب التوازن بين الفضاءات المخططة وفضاءات التوسع العمراني التلقائي التي تعد أغلبية كبيرة.

وكان آخر أمينين للعاصمة أحمد الكحلاني ويحيى الشعبي، وهما من قابلناهما في إطار بحثنا هذا، على دراية حد الاعتراف، وإن كانا لم يذكرنا بالضرورة الأسباب التي سقناها أعلاه، بعجز الأمانة في إدارة المدينة وسكانها. الأول، كان أمينا للعاصمة في الفترة بين 1999 حتى 2005، بدا عاجزا بسبب الطابع الرديء للعلاقات التي قادتها مؤسسته مع الحكومة المركزية التي كانت علاقة غير منتجة كما يصفها، فلطالما كان الأمر متعلقا بتصور في إطار عمل سياسي شامل: "قمنا بإدارة سياسة دون خطة توجيهية، لقد رسمنا الخطة وهي الآن بأيدي القيادة الجديد للبلدية، التي يبدو أنها فضلت الإطاحة بكل ذلك [...]". فضلا عن ذلك، المعني الآن بإعداد كل ذلك هو وزارة الأشغال العامة، سيما وهي لا تحترم عملنا ولا تأخذه بعين الاعتبار [...] وصنعاء تنمو في المجالات كافة دون خيارات استراتيجية [...]". على المدينة فعلا أن تجد وظيفتها، وهويتها". كان الشعبي، أمين العاصمة السابق للفترة من 2006، يركز على سلسلة طويلة من المشاكل التي اشتغل عليها فريقه جاهدا. يُظهر خطابه أن انشغالات أمين العاصمة كانت تعنى بعواقب التوسع الحضري الحاصل في الماضي أكثر من التصور الجديد لوسائل التطوير. في حقيقة الأمر، يتركز الجزء الأكبر من أعمال موظفي أمانة العاصمة في توجيه قسائم مخالفات للمستخدمين الذين لا يراعون اللوائح المعمول بها: " لدينا مشاكل كثيرة مع الناس الذين يشتغلون في الشارع

²⁷ Ali al-Jarbani, Le système des collectivités locales au Yémen, thèse de doctorat, science politique, Université Aix-Marseille, 2003, 344 p.

²⁸ Eugen Wirth, « Les forces économiques et sociales de l'aménagement de Sana'a » in Jean Metral, Georges Mutin (dir.), Politiques urbaines dans le Monde arabe, Lyon, Maison de l'Orient-EMA, 1984, p. 451-460.

[...] . لقد تسببت أعمال الإنشاء باختفاء المساحات الخضراء [...] ينبغي نقل بعض الأسواق المكدسة التي تسبب ضررا إلى خارج المدينة"، يقترح الشعبي من قبيل البرنامج السياسي .

التجارة، محرك التنمية ومؤشر للمركزية

تؤدي التجارة، من خلال نموها السريع في غضون السنوات الأخيرة، دورا رئيسا في عملية التحضر في صنعاء ونبض الأطراف الحضرية في معظم المدن الثانوية²⁹ .

فتمة تمثيل طاعٍ للأنشطة السوقية في الحيز الحضري ومردده يعود إلى التنوع الاستثنائي للأشكال التجارية، ولكن أيضا لقابلية تكيف الأنشطة في النسيج الحضري وكذلك نتيجة لدور مركزي تؤديه هذه الأنشطة في تخطيط الأراضي. وتستند الدينامية التجارية قبل كل شيء على هياكل تجارية تقليدية ذات اقتصاد معاني؛ وهي الأسواق. إلى جانب أهمية أسواق المدن القديمة (سوق الملح في صنعاء القديمة، وسوق الشينبي في تعز)، التي تعد من أقدم الأسواق الحضرية في شبه الجزيرة العربية، فإن المدن اليمينية تتميز عن مدن عربية أخرى بانتشار السوق، وثقافته ونظامه القانوني في الأطراف الحضرية. وإذا كانت الأسواق قد شهدت تغيرات بنوية وإعادة تركيب اجتماعي ذي صلة بتحرير الاقتصاد اليميني³⁰، غير أن هذا لم يمس ظاهريا كثافة التبادلات التي تحصل فيها في الوقت الراهن.

وخارج حدود الأسواق، فإن التجارة الحالية تستمد حيويتها من تعدد المحلات التجارية الفردية. كما أن العوامل الرئيسة أيضا هي في تحديث الممارسات التجارية، وانتشار عملية التحضير وتمكين الأفراد في البنى العائلية والاجتماعية التقليدية. وتلاقي السوبرماركتات نجاحا كبيرا، سواء أكانت على شاكلة أسواق تجارية ذات مساحة

²⁹ التنمية التجارية أقوى في صنعاء من المدن اليمينية الأخرى. لذا تشكلت فيها برجوازية تجارية جديدة ازدهرت منذ ستينيات القرن المنصرم. (انظر أدناه). وعلاوة على ذلك، ظهر تمهين جديد مع قدوم "الحدائنة" (سانقسبارة أجرة، ومصور، كهربائي، الخ) فقوضت النظام الاجتماعي التقليدي، ومكنت من الاندماج بسهولة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.
³⁰ اعتمادا على المنتجات المستوردة، ظهور سلع استهلاكية جديدة، تراجع في بعض الأنشطة الحرفية، وتغيرات في تعريف هيئة المهنة في بعض الأنشطة، الخ. Franck Mermier, « Les souks de Sanaa, un monde bouleversé. Changements économiques et recompositions (sociales », Les Cahiers du GREMAMO, n° 10, 1991, p. 145-164.

متوسطة بأرفف متعددة أو مساحات شاسعة معفاة (شركة متعددة الجنسية سعودية أو صينية). فضلا عن ذلك، فإن المدن اليمنية، في هيكلها المورفولوجي، المتوارث أو الحديث، تبدو مدنا تجارية بامتياز. وخير دليل على ذلك هو النمط المعماري المعاصر الذي يوفر إمكانية فتح متجر في مكان الطابق الأرضي للعمارات. هو أمر مماثل في المعمار "التقليدي" واستخدام غرف صغيرة لأغراض تجارية كانت في الأصل مأوى للأنعام، وأحيانا مجرى للصرف الصحي "النقرة". وبفضل إنشاء أحياء جديدة صارت العلاقة النظامية للنسيج الحضري والأنشطة التجارية تبدو أزهى. غالبا، تكون المرافق التجارية (أسواق، ومحلات تجارية... إلخ) سبابة إلى الإنشاءات السكنية ووصول التجهيزات والشبكات التقنية. ومعظم الدكاكين للطوابق العليا تكون قد أخذت طابعها الوظيفي قبل الانتهاء من البناء. وبهذا، فإن التوسع الحضري ينتشر حول هذه العناصر التجارية من خلال منحها وظيفة استدعاء عناصر حضرية أخرى ووظيفة محرك للتنمية.

وفي صنعاء على وجه التحديد، يشارك منطق مشغلي القطاع التجاري على نحو واسع في وضع وتطوير المراكز الجديدة³¹. إذ إن بحوثنا الميدانية قد أوضحت أن بعض الفضاءات الطرفية للمدينة (سيما الحصبة، ومذبح) قد شكلت "جبهات رائدة" حقيقية، لتجار الأسواق، المسؤولين نوعا ما، عن التكثيف الحالي لهذه الأحياء والظهور كأقطاب تطوير متعدد الوظائف. ويمكن تفسير ذلك بعدة طرق: أولاً، عزز التجار أو وسعوا من مهارتهم بغية تلبية متطلبات المستهلكين كافة. البعض منهم تميز بأنه محافظ لمنتجات تقليدية ضرورية لبعض الطقوس الاجتماعية (حلويات للأعياد، حنا للزواج، إلخ) بينما تخصص البعض في إنتاج أو المتاجرة بسلع رخيصة، بينما لم يتردد البعض في منافسة مباشرة للمحلات الحديثة من خلال تقديم سلع متنوعة بأسعار منخفضة (أقمشة، معدات، إلخ) خصوصا المستوردة من الصين.

³¹ Cf. Roman Stadnicki, Nouvelles centralités et recompositions socio-spatiales dans le Grand Sanaa (Yémen), op. cit.

ثانياً، على مقربة من كل سوق من الأحياء المتاخمة، بل في محيطها الخاص، برزت أسواق لبيع القات في الفترة بين 1990 و2000³². حيث أقدم مزارعون ومستثمرون، غالباً ينحدرون من القبائل الكبيرة، بتوظيف أموال كبيرة في وسائل المواصلات الحديثة لإتاحة توصيل الذهب الأخضر من الأرياف إلى المدن. لقد أتاح انتشار بيع القات في الفضاء الحضري في الوقت الراهن إعادة توجيه تدفق المستهلكين نحو الأحياء الجديدة المتاخمة مع نمو للتنوع التجاري لهذه الأحياء. ثالثاً، بعض الأسواق كانت مسرحاً لظاهرة انشطار تنعكس من خلال وجود عدة أسواق متخصصة في نفس الحي (تبلغ أربعة أو خمسة أسواق كما هو الحال في مذبح وشميلة). هذا التوسع الكبير في المنشآت السوقية الذي فرضه تخطيط الأماكن أو اتساع الأنشطة التجارية، أتاح الربط بين مختلف الأماكن التجارية لنفس الحي الذي ظهر إجمالاً أن التجارة هي التي قومته.

الشكل رقم 6 : شارع تجاري ولوحات إعلانية في الغرب من صنعاء (تصوير مانويل بينتشتري)

رابعاً، استطاعت لعبة التنافس الاقتصادي والمالي توليد تكثيف للجهد "السوقي"، في بعض الأماكن. كما يبدو في شميلة؛ حيث جاء محمد النعمي لمنافسة المالك الأصلي حسن شميلة المستثمر الرئيس للحي في عقر داره، وذلك ببناء سوق بات يأوي اليوم مئات المحلات التجارية. مما حدا بحسن شميلة إلى إنشاء سوق تجاري حديث على مقربة من السوق الرئيس. وقد ترتب عن هذه المنافسة دينامية غير مسبوقة في الأنشطة التجارية في الحي الواقع في الجنوب من صنعاء. خامساً، نجد أن القطاع "السوقي" يتأثر أكثر فأكثر بعملية الخصخصة. وهو أمر ينعكس من خلال وضع القطاع الخاص يده على أسواق كانت تديرها الحكومة في السابق - وهذا ما يؤكد على انسحاب الدولة من المجال الحضري عموماً ومن إدارة البنية التحتية تحديداً - وإنشاء أسواق صغيرة مملوكة للقطاع الخاص على

³² سوق الرقااص في هائل ومؤخراً سوق جديد أنشأه صالح الخولاني في دار سلم.

مقربة من الأسواق الكبيرة للأحياء الأحدث للمدينة. وأكثر الأحياء التصاقا بهذا الأمر هو الحصبة بسوقها الصغيرة العام سوق أبو لحوم أو دار سلم ومذبح بأسواق القات المملوكة للقطاع الخاص كليا.

لا تؤثر الثورة التجارية القائمة في العاصمة اليمنية على الأسواق فحسب، بل إن تحديث الجهاز التجاري يعمل على بروز أشكال جديدة للبيع من قبيل السوبرماركتات أو مراكز التسوق والمولات ويسلط الضوء على فاعلين جدد، منفتحين على المجتمع المعوم، الذين تمثل لهم الأحياء الجديدة للمدينة (حدة، مذبح) وسيلة مميزة للعمل والخبرة. بالمقابل فإنهم يتصرفون في عملية تشكيل هذه الفضاءات. ويمكن تحديد استراتيجيات عديدة: أن يقوم رجال أعمال مقتدرون بالاستثمار في مساحة كبيرة تجارية، إلى الحد الذي سيكون فيها هذا البناء محددًا لمعالم الحي على نحو عميق (ك شمالية هاري في حدة)؛ وشراء محلات تجارية ضخمة، تقع في أماكن استراتيجية في المدينة؛ أو تمويل مرافق تجارية حديثة متنوعة في الطريق بين السوق المغلق والمول (المركز التجاري) على الطريقة الغربية، من طرف تجار أغنياء سبق لهم الاستعداد وشغل أماكن في السوق (نماذج عديدة في هائل أو شميلة)؛ ومؤخرا الاستثمار، من طرف بعض التجار في قطاع "التجارة الترفيهية" (أنموذج الأتعمة في حدة، أو الحديقة الترفيهية في عصر، إلخ).

الشكل رقم 7: خارطة الوجود التجاري في صنعاء الكبرى

كما أن الأنشطة التجارية غير الرسمية من قبيل البسطات أو الباعة المتجولين، قد أسهمت أيضا في التطوير الحضري لليمن. من ناحية، تنوع الطلب إلى حد معتبر في السنوات الأخيرة. غير أن هذا التنوع لم يكن يمس فحسب أصناف المنتجات (فواكه وخضروات، وأقمشة، وملابس، وأحذية، ومجوهرات، وعلطور، وأدوات منزلية،

وأغذية جاهزة من قبيل الوجبات السريعة: أكواز الذرة المشوية، وبطاطا مسلوقة، وبيض مسلوق، إلخ)، بل من حيث أشكال البيع (بسر واحد، وعلى دفعات، أو مزاد علني، إلخ) وهيكل البيع (عربية متحركة، أو منصة خشبية (بسطة)، وعلى كراتين، وعلى طرايل، وعلى سطح سيارة، إلخ). ومن ناحية أخرى، فإن قابلية هياكل البيع والحجم الصغير لمخزون البضائع أتاحت للتجار إمكانية اختيار مواقع مناسبة وتغييرها بانتظام. هذه المزايا المهمة تتيح لتجار الشوارع إكمال القصور في التجارة الرسمية في بعض الأحياء الجديدة التي في طور التوسع الحضري. وعلى الرغم من أنها تعكس تدهورا في ظروف حياة العمال والآثار الناجمة على الاقتصاد اليمني جراء سياسة التحرير وفك القيود التي تصاحب تقدم العولمة، فإن التجارة غير الرسمية تفتح بديلاً معتبرا في المدينة التي تنتظم وفقا لقابلية التنقل بالنسبة للباعة. وبهذا يمكن النظر إليها باعتبارها قطاعا مدرا للثروة والتوظيف، ينفلت من التكاليف الضريبية الباهظة التي تنفذها الحكومة التي تتكيف بدكاء مع العلاقات الجديدة التي يقيمها المواطنون في الحيز الحضري.

يبدو اليمن في الوقت الراهن أنه يعيش لحظة الذروة في انتقاله الحضري: زمن جديد، لاحق للانفجار الحضري، قادر **علنان** (على أن) يبنثق عنه. ومن خلال انفصال بعض الحواضر التي تخضع لعملية اندماج في مدار المدن الكبيرة، وازدهار بعض المدن المتوسطة المستفيدة من هذا التوسع كي تبدو في حلة جديدة، إضافة إلى فقدان بعض المدن التاريخية لسرعة الحياة، كل هذه تمثل ديناميكية عميقة تبشر بجغرافيا حضرية جديدة لليمن.

تميل عملية الاختيار والتصنيف التي تحدث على الصعيد الإقليمي والدولي وفقا للقدرات الإنتاجية والاتصال الدولي على استبعاد المدن اليمنية من الأرخبيل العالمي. مع ذلك، هناك تشكّل لبرجوازية حضرية، برجوازية أعمال ذات "قدرة فائقة على الحركة hypermobile" تشغل فلل الأحياء "الأنيقة" في صنعاء وعدن والمكلا: وهي أحد أعراض العولمة في التجمعات السكانية التي ما تزال غير مقيدة فعليا في التيارات الكبيرة للتبادلات الدولية، ولكن ليس تماما على هامش النظام العالمي. وفي الأحياء المتاخمة للمدن الكبيرة لا تبعد كثيرا الأسواق وأسواق القات

والمساجد عن السوبرماركتات، والحدايق الترفيهية ومطاعم الوجبات السريعة. يظهر سكان مدن اليمن المعاصر قابلية لكل الأشكال المتاحة والمتصورة للاستمرارية والتغيير. والدليل هو الهندسة المعمارية المعدلة بطريقة دائمة³³. وتحديدًا، يستمر السكان في ممارسة ضبط رقابة شديدة على تشكيل حيزهم الحياتي، سواء أكان الأمر من خلال تعديل الإنجازات الحضرية المفتقرة للتأهيل الكافي أو أنهم ومن تلقاء أنفسهم وبأيديهم يعملون على إنتاج قطرهـم اليومي.

تخلت المدن اليمنية القديمة، المضغوطة، عن مكانتها (دون أن تختفي كلياً) لصالح أراض حضرية منثورة ومجزأة. وقد أثار هذا التغيير انقلاباً في النظام الاجتماعي القديم، وتغييراً للمدينة *citadinité* التقليدية، التي صيغت منذ زمن غابر، من خلال مساهمات نخبة ساكني المدينة، وبالتمايز مع العالم القبلي. ومن بين هذه التغيرات يمكننا ذكر ترسخ عشرات الآلاف من التجار والحرفيين (القابعين في أدنى المكانة الاجتماعية) من الأصول الريفية للمدن، وكذلك الإقامة الدائمة للعديد من رجال القبائل ممن حققوا ثراءً بفضل تجارة القات، وهي ملامح أسهب في تحليلها فرانك ميرميه³⁴.

تعكس هذه المدن، في بنيتها وتخطيطها، الاضطراب الذي يشهده اليمن على الصعيد السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، كما تجلّى الأمر في الحركات الاحتجاجية للعام 2011 التي كانت تمثل نقطة انطلاق، لها مجموعة اختلالات تقنية نتيجة لنمو حضري هائل وغير مضبوط، وتشبّع الأسواق بالعمل والسكن مروراً بعدملاءمة أشكال الحوكمة، وهناك عدد لا بأس به من الشكوك واللايقين حول التطور الحضري المستدام لليمن. على أن الافتقار لدراسات حضرية في بلد يمثل مختبراً للانتقال الحضري يعوقنا من بلوغ القيام باستشراف مستقبلي.

³³ Jean-Luc Arnaud, « Formation de l'architecture contemporaine à Sanaa » in Gilbert Grandguillaume, Franck Mermier, Jean-François Troin (dir.), Sanaa hors les murs, op. cit., p. 165-226.

³⁴ Franck Mermier, Le Cheikh de la nuit. Sana'a, organisation des souks et société citadine, Arles, Actes Sud, 1997, 254 p.

ووحدها دراسات الحالة الجديدة التي إن أُجرت أثناء تقدم البلد في هذه العملية ستتيح تقديم مزيد من التوضيحات
حول الوضع الحضري لليمن.